# كيف تستجيب التجارة العالمية للصدمات؟[1]

## خمسة أسئلة جوهرية

أيهان كوسى
نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي ومدير مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية

ألين مولابديك
خبير اقتصادي في الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بالبنك الدولي

شيجي شي
عالمة بيانات في مجموعة آفاق التنمية التابعة للبنك الدولي، ومتخصصة في إعداد النماذج الاقتصادية والاقتصاد الكلي الدولي

الشواهد والأدلة تشير إلى أن مشهد التجارة العالمية يمر بتغيرات سريعة، لكنه لا يتجه بالضرورة نحو الضعف.

تجري إعادة تشكيل التجارة العالمية بفعل الصدمات القوية والتحولات الهيكلية العميقة. وفي الوقت نفسه، تظهر مصادر جديدة لديناميكية التجارة، لا سيما في المجالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

تعرضت التجارة لضغوط فعلية كل عام في عشرينيات القرن الحالي بفعل جائحة كورونا، وتعطل سلاسل الإمداد، وتصاعد التوترات التجارية، والصراعات الجيوسياسية، واشتداد حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وفي الوقت نفسه، تسهم القوى طويلة الأمد في إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية. ومن أبرزها نضج سلاسل القيمة العالمية، حيث تحققت مكاسب ملموسة من توزيع مواقع الإنتاج عبر البلدان. إضافة إلى ذلك، أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية اليومَ أكثر محورية لنمو التجارة العالمية بمقدار الضعف عما كانت عليه في التسعينيات، مدفوعةً بانتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية. وقد جعلت هذه العوامل مجتمعةً التجارةَ العالمية أكثر هشاشة في جوانب معينة، ولكنها منحتها قدرة أكبر على التكيف في جوانب أخرى. وتتناول هذه المدونة خمسة أسئلة جوهرية حول العوامل قصيرة وطويلة الأجل التي تشكل مشهد التجارة العالمية.

[1] مدونة البنك الدولي، 04/02/2026، الرابط.

**١ : كيف تطور نمو التجارة العالمية عبر الزمن؟**

شهد نمو التجارة العالمية تراجعاً بمقدار النصف، حيث انخفض من نحو ٦٪ في التسعينيات إلى أقل قليلاً من ٣٪ في عشرينيات القرن الحالي، مما يجعل العقد الحالي هو الأبطأ منذ أربعة عقود. وشهدت تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الجديدة توسعاً سريعاً مدفوعاً بتحرير التجارة، وتكامل الاقتصادات الصاعدة الكبيرة، وتسارع نمو سلاسل القيمة العالمية. ومنذ ذلك الحين، تلاشى هذا الزخم، مع تراجع معدل النمو إلى نحو ٥٪ طوال العقد الثاني من القرن الحالي، ثم ازداد ضعفاً في عشرينياته (الشكل ١ /أ). ويعكس هذا التباطؤ الهيكلي عوامل عدة، منها ضعف نمو الاستثمار، ونضج سلاسل القيمة العالمية، وتصاعد التوترات التجارية، فضلاً عن توالي الصدمات العالمية، ومن بينها أعمق ركود عالمي منذ عقود خلال فترة الجائحة، وهو ما ألقى بظلاله الثقيلة على مشهد التجارة.

وهناك تباين واضح في مسار التجارة العالمية؛ إذ تركز التباطؤ بشكل أساسي في تجارة السلع، في حين شهدت تجارة الخدمات قفزة نوعية؛ حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٢٣ مدفوعةً بالتقدم التكنولوجي وتوسع الخدمات الوسيطة التي تواجه حواجز تجارية أقل نسبياً. ويعكس هذا التباين تحولاً هيكلياً في تركيبة التجارة العالمية، حيث باتت الخدمات تشكل حالياً نحو ربع إجمالي التجارة، بعد أن كانت تمثل قرابة الخمس فقط في مطلع القرن الحالي.

**الشكل 1: نمو التجارة العالمية**

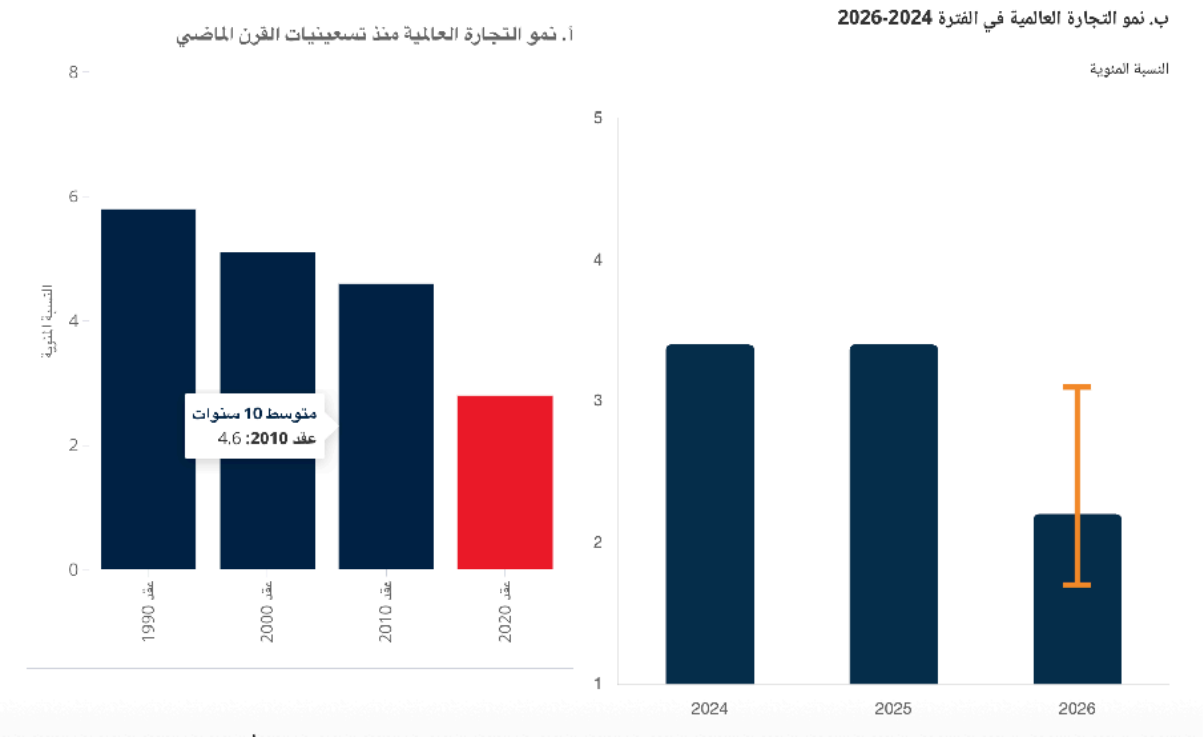


المصادر: كابيتال إيكونوميكس، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأكسفورد إيكونوميكس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إيضاح: أ. متوسط نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات على مدى عشر سنوات. وتقاس التجارة العالمية في السلع والخدمات بمتوسط أحجام الصادرات والواردات. ويغطي عمود عقد ٢٠٢٠ الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥. ب. نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات. تستند الأعمدة للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦ إلى بيانات من إصدار يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية. وتمثل مؤشرات عام ٢٠٢٦ نطاق الحد الأدنى إلى الحد الأقصى لتوقعات التجارة العالمية الصادرة عن سبع مؤسسات أخرى، وهي: كابيتال إيكونوميكس، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأكسفورد إيكونوميكس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية.

## ٢ : ما هي آفاق التجارة العالمية على المدى القريب؟

تتسم آفاق التجارة العالمية على المدى القريب بعدم اليقين. غير أن نمو التجارة ظل صامداً على نحوٍ لافت عند ٣.٤٪ في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. ويرجع هذا الصمود جزئياً إلى تسريع عمليات الشحن استباقاً لزيادات التعريفات الجمركية، وقدرة الشركات على التكيف مع السياسات التجارية الجديدة. (الشكل ١/ب). وتشير البيانات الحديثة إلى أن نمو التجارة في عام ٢٠٢٥ من المرجح أن يكون قد تجاوز

التقديرات السابقة، مدعوماً بالاتفاقيات الثنائية، ومحدودية الإجراءات الانتقامية، وزيادة استخدام الأفضليات التجارية، فضلاً عن الزخم الناتج عن التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وازدهار قطاعاته.

واستشرافاً للمستقبل، تشير التوقعات الصادرة عن مجموعة من المؤسسات إلى أن نمو التجارة العالمية سيتراوح بين ١.٧٪ و ٣.١٪ هذا العام، مما يعكس قدراً كبيراً من عدم اليقين الذي يحيط بالآفاق على المدى القريب. وقبل اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، كانت التوقعات تميل نحو الارتفاع في أعقاب خفض التعريفات الجمركية، وإبرام اتفاقيات تجارية جديدة، واعتماد بعض الإجراءات أحادية الجانب، مثل إعادة تفعيل الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا، ومنح الصين معاملة الإعفاء الصفري من الرسوم الجمركية لعدد ٥٣ بلداً أفريقياً. غير أن هذا الصراع يلقي بظلاله على مشهد التجارة العالمية، إذا يتسبب في تعطيل طرق الشحن، ورفع تكاليف النقل، وتمدد مخاطر الإمدادات من الطاقة لتطال الأسمدة وغيرها من المدخلات والمستلزمات الحيوية.

**٣: ما أسباب صمود التجارة العالمية؟**

في إطار الاستجابة لحالة عدم اليقين، سعت بلدان كثيرة إلى تحرير التجارة بغرض تنويع أسواق التصدير وتعميق الروابط مع شركاء جدد. وتشير الشواهد والأدلة الأولية إلى أن هذا الإجراء آتى ثماره في عام ٢٠٢٥، إذا سجلت البلدان التي تتمتع بوجهات تصديرٍ أكثر تنوعاً طلباً قوياً على صادراتها مقارنةً بتلك التي تعتمد على مجموعة ضيقة من الأسواق. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٢٥، حقق ما يقرب من ٣٠٪ من البلدان ذات الصادرات الأكثر تنوعاً قراءة لمؤشر مديري مشتريات الصناعات التحويلية لطلبيات تصدير تتجاوز مستوى ٥٠، مما يشير إلى توسع الطلبات بدلاً من تراجعها، مقارنة بنسبة ١٨٪ فقط من البلدان ذات قاعدة التصدير الأكثر تركزاً (الشكل ٢/أ).

وأسهمت قوة التجارة في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية في تعزيز الصمود الذي أظهرته التجارة العالمية مؤخراً؛ فقد ارتفعت حصة التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقيات من نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥، مما يعكس تزايد عدد هذه الاتفاقيات وتنامي دورها في تشكيل شبكات التجارة العالمية. وساعدت هذه الشراكات على استقرار العلاقات، والحد من عدم اليقين، وتشجيع التنويع الاقتصادي عبر خفض الحواجز البينية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي والبلدان الثلاث الموقعة على الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لا يزالان يمثلان أكبر التكتلات، فإن

الاتفاقيات التي تشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أصبحت تكتسب أهمية متزايدة، حيث استحوذت على نحو ٣٧٪ من التجارة العالمية في عام ٢٠٢٥ .

**الشكل 2: دور الاتفاقيات التجارية**

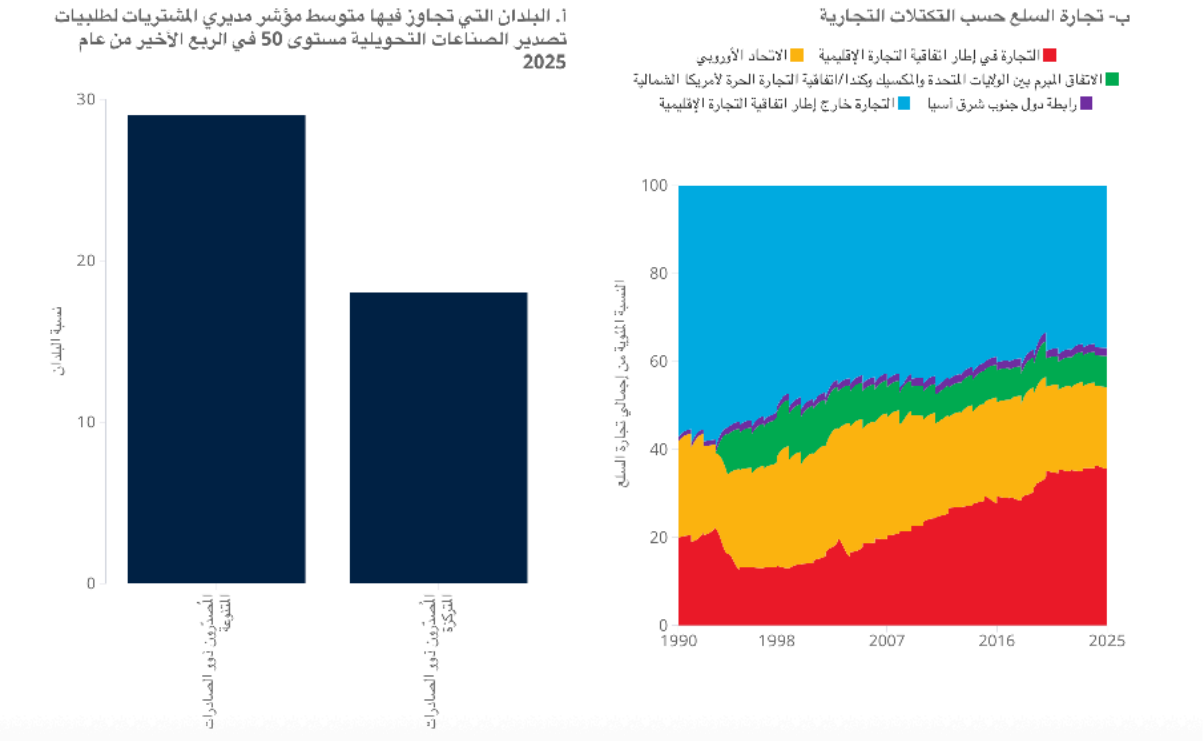


المصادر: إيغر ولارش (٢٠٠٨)، وهافر أناليتيكس، وصندوق النقد الدولي، وإحصاءات التجارة الدولية للسلع (IMTS)، والبنك الدولي.

إيضاح: أ. نسبة البلدان التي ارتفع فيها مؤشر مديري المشتريات لطلبيات التصدير الجديدة في الصناعات التحويلية عن ٥٠ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ . تشمل العينة ٣٤ بلداً تتوفر عنها بيانات عن مؤشر مديري المشتريات. يشير مصطلح "المُصدّرون ذوو الصادرات المتنوعة" إلى البلدان التي يقل فيها مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) في الوجهة لعام ٢٠٢٣ عن الوسيط، ويشير مصطلح "المُصدّرون ذوو الصادرات المتركزة" إلى البلدان التي يزيد فيها المؤشر عن الوسيط. تاريخ أحدث رصد كان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ . ب. تظهر اللوحة نسب التجارة الاسمية فيما بين البلدان الأعضاء في تكتلات مختلفة من اتفاقيات التجارة الإقليمية وبين أزواج من البلدان التي ليست لديها اتفاقيات تجارية ("التجارة في إطار اتفاقية التجارة الإقليمية"). تشير "التجارة خارج إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية" إلى التجارة داخل اتفاقيات التجارة الإقليمية بخلاف الاتحاد الأوروبي، والاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا/اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك التجارة التي تشتمل على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والشركاء الإقليميين مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. المعلومات عن اتفاقيات التجارة الإقليمية محدثة من إيغر ولارش (٢٠٠٨). وكان تاريخ أحدث رصد في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ .

**4: لماذا أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية اليوم بهذه الأهمية للتجارة العالمية؟**

أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قاطرة رئيسية لنمو التجارة العالمية؛ فبينما استحوذت في تسعينيات القرن الماضي على نحو ٢٢٪ من النمو المسجل، ارتفعت مساهمتها منذ ذلك الحين إلى ما يزيد قليلاً على نصف نمو التجارة العالمية (الشكل ٣/أ)، وهو تحول يعكس عمق اندماجها في سلاسل الإمداد العالمية، وتسارع وتيرة التصنيع فيها، بالإضافة إلى قوة الطلب المحلي. كما حظيت هذه الاقتصادات بدعم ملموس من انخفاض تكاليف التجارة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتزامات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبرزت العديد من مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوصفها مساهمين رئيسيين في نمو التجارة العالمية (الشكل ٣/ب). ولعبت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الدور الأكبر، حيث ارتفعت مساهمتها من ١٢٪ في تسعينيات القرن الماضي إلى ٢٦٪ في عشرينيات القرن الحالي، مما يؤكد موقعها المحوري في الصناعات التحويلية العالمية وسلاسل القيمة الإقليمية. واكتسبت منطقتا جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية متزايدة في دفع التجارة العالمية، حيث ارتفعت مساهمة كل منطقة منهما إلى نحو ٧٪ في عشرينيات القرن الحالي. وفي المقابل، شهدت حصة منطقة أوروبا وآسيا الوسطى قفزة ملحوظة في العقد الأول من القرن الحالي قبل أن تتراجع لاحقاً، في حين ظلت مساهمة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ثابتة إلى حد كبير. أما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فلا تزال تمثل نسبةً محدودة نسبياً من التجارة العالمية.

**الشكل 3. مساهمات مجموعات البلدان والمناطق**

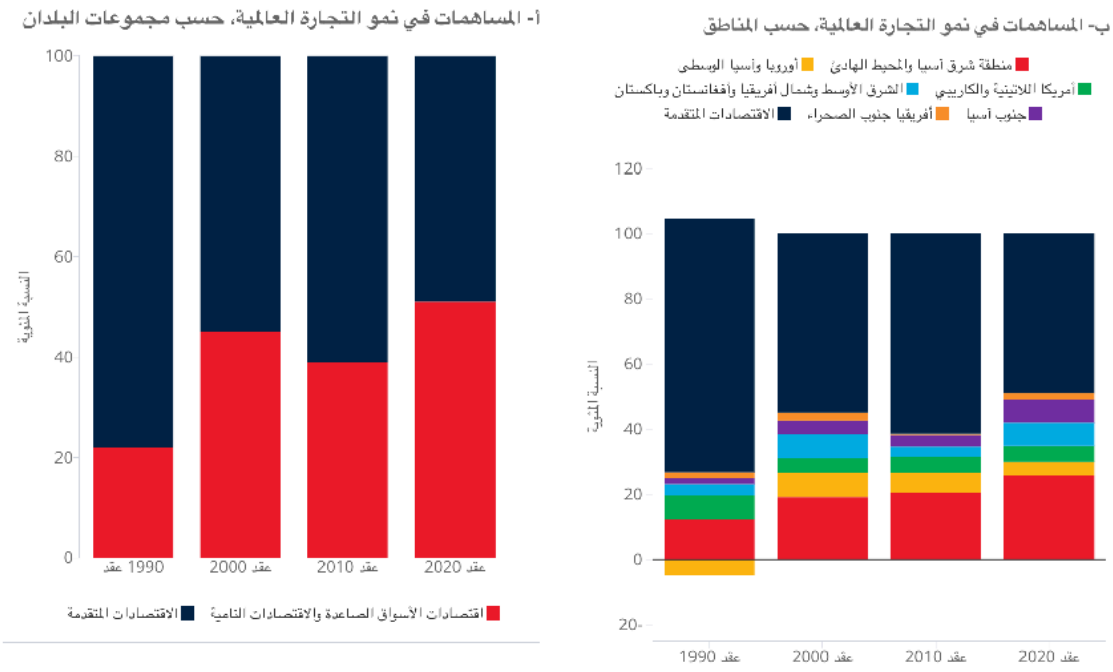


المصدر: البنك الدولي.

إيضاح: يُقاس إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات على أنه متوسط أحجام الصادرات والواردات. ويُظهر الشكل مساهمات السلع والخدمات في حجم التجارة العالمية. ويغطي العمود الخاص بعقد العشرينيات فترة السنوات ٢٠٢٠–٢٠٢٥.

## ٥ : كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على مشهد التجارة العالمية؟

يسهم الذكاء الاصطناعي بالفعل في إعادة تشكيل التجارة العالمية، حتى قبل أن تتجسد آثاره الأوسع على الإنتاجية. فقد أدى الاستثمار السريع في بنيته التحتية — بما في ذلك الرقائق المتقدمة ومراكز البيانات ومعدات الحوسبة المتخصصة — إلى ارتفاع حاد في الطلب على السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ورغم أن هذه المنتجات تندرج تحت عدد محدود من بنود التعريفة الجمركية، إلا أن حصتها في تجارة السلع العالمية قفزت إلى أكثر من ٥٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، مقارنةً بأقل من ٣.٥٪ في الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ (الشكل ٤/أ). وفي الولايات المتحدة، زادت نسبة المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في الواردات بأكثر من الضعف، متجاوزة١٢٪ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥.

**الشكل 4: الذكاء الاصطناعي والتجارة العالمية**

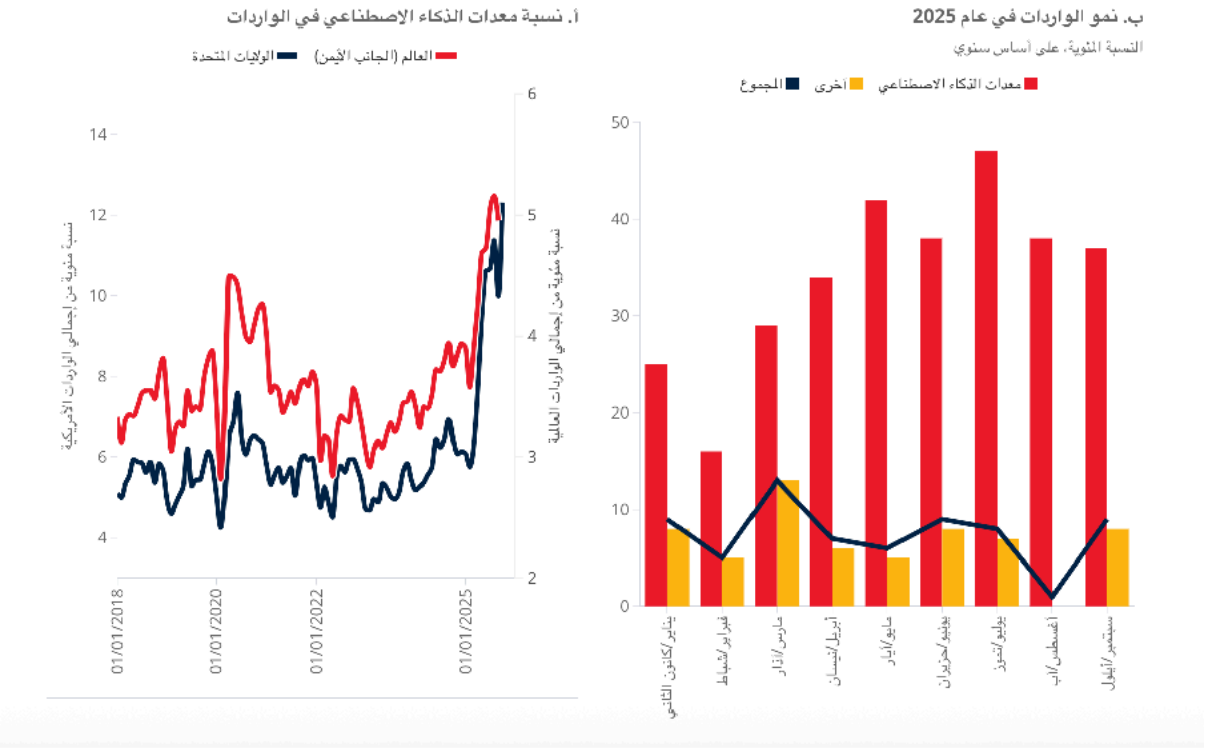


المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إيضاح: أ– نسبة المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من إجمالي واردات السلع الأمريكية والعالمية. ويتم تعريف هذه المعدات باستخدام ١٣ رمزاً كودياً من رموز النظام الموحد المكون من ٦ أرقام وفقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية. والعينة تشمل ٦٤ بلداً من البلدان التي أفصحت عن البيانات. وكان تاريخ أحدث رصد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ على مستوى العالم وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ للولايات المتحدة. ب– النمو السنوي في الواردات الاسمية العالمية من السلع. ويتم تعريف المعدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي باستخدام ١٣ رمزاً كودياً من رموز النظام الموحد المكون من ٦ أرقام وفقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية. وكان تاريخ أحدث رصد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥.

كما أعطت التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي دفعةً مهمة لتجارة السلع بشكل عام في عام ٢٠٢٥، وأسهمت في التعويض عن آثار ارتفاع التعريفات الجمركية وتصاعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات. وبالقيمة الاسمية، نمت التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بمتوسط سنوي بلغ ٣٤٪ في عام ٢٠٢٥، متجاوزةً وبفارق كبير معدلَ النمو المسجل في المنتجات الأخرى المتداولة بنسبة ٦.٥٪ (الشكل ٤/ب). وبلغ النمو ذروته عند ٤٧٪ في شهر يوليو/تموز ٢٠٢٥، وظل قوياً بقية العام، مما يبرز سرعة التوسع في التجارة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

خاتمة

تشير الشواهد والأدلة مجتمعةً إلى أن مشهد التجارة العالمية يمر بتغيرات سريعة، لكنه لا يتجه بالضرورة نحو الضعف. وحتى مع تباطؤ نمو التجارة، فإن التنويع الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، وتنامي دور اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بالإضافة إلى الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي، تسهم جميعها في إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية، وتعزيز قدرتها على الصمود. وفي خضم الزيادات غير المسبوقة في التعريفات الجمركية، واصل العديد من البلدان تعميق الروابط التجارية فيما بينها. ويبقى السؤال الجوهري، وهو ما إذا كانت الخيارات على صعيد السياسات في المستقبل ستدعم هذا التكيف وتساعد على استدامة نظام تجارة عالمي أكثر مرونة وديناميكية.